مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

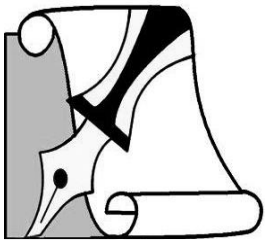

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الاستيطان "الإحلالي": الهدف المقبل لحكومة نتنياهو الفاشية
..رؤساء سابقون للموساد: إسرائيل دولة "أبرتهايد" وأفعالها تشبه النازية

يبدو أن المرحلة المقبلة من عمر الحكومة اليمينية الفاشية في الكيان الغاصب سيكون عنوانها الاستيطان "الإحلالي"، والذي يشهد هذه الأيام تصاعداً ملحوظاً، بالتزامن مع المخططات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس المحتلة. هذا في الوقت الذي أصابت فيه تصريحات رئيس جهاز الموساد السابق، تامير باردو، المنظومةَ السياسية الإسرائيلية بالصدمة، خاصة بعد اعترافه "بأننا نعيش في نظام فصل عنصري" (أبرتهايد).

على المقلب الآخر، شهدت الرياض وعمّان لقاءات فلسطينية –سعودية –أمريكية، لبحث التطبيع مع "إسرائيل"، والأوضاع في الأراضي المحتلة ومطالب الفلسطينيين.

وما هي آخر التطورات الاستيطانية؟

اتّجهت سلطات الاحتلال، خلال الأيام القليلة الماضية، لانتهاج أسلوب جديد لتوسعة الاستيطان، اعتمد أولاً على قرارات تهدف إلى تنفيذ عمليات "ترحيل قسري" كبيرة للفلسطينيين القاطنين في مناطق مصنّفة "ج"، تشمل هدم منازلهم أو منعهم من البناء، للسيطرة على أراضيهم لاحقاً، حيث ترافق ذلك مع شرعنة بؤر جديدة، كمقدّمة لخطة تشمل عشرات البؤر الاستيطانية.

ولهذه الغاية، وفي إجراء يدل على وجود نوايا إسرائيلية لإقامة مشروع استيطاني خطير، يقوم على تهجير السكّان الفلسطينيين قسراً، سلّمت قوات الاحتلال 50 إخطاراً بالهدم و"إعادة الأرض إلى ما كانت عليه"، في قرية دوما جنوب نابلس، رغم أن تلك الأراضي بملكية خاصة للفلسطينيين القاطنين في تلك المنطقة.

ولم يمر سوى يوم واحد على ذلك القرار، حتى سلّمت قوات الاحتلال 23 إخطاراً بوقف العمل والبناء في منازل، ومنشآت، وأسوار، في بلدة قراوة بني حسان غرب سلفيت، وذلك بعد أن اقتحمت قوات الاحتلال الجهة الغربية من البلدة، وداهمت عدداً كبيراً من المنازل والمنشآت الزراعية والتجارية فيها، ووجّهت 23 إخطاراً بوقف العمل والبناء فيها.

وكانت جرّافات الاحتلال الإسرائيلي قد هدمت أيضاً، فجر 6 أيلول الحالي، 13 مبنى ومنشأة في في حي البقعان ببلدة عناتا، شرق مدينة القدس المحتلة.

وماذا عن القدس والخطة الخمسية لتطوير القسم الشرقي فيها؟

ضمن المشاريع الاستيطانية الجديدة، أخطرت بلدية الاحتلال في القدس، في إطار تطبيق "الخطة الخمسية" لتطوير القدس الشرقية، المواطنين في بلدتي العيسوية والطور، بقرارها القاضي بمصادرة مساحات واسعة من أراضي البلدتين، لإقامة ما يسمّى بـ "الحديقة الوطنية"، على منحدرات جبل المشارف، على مساحة تبلغ نحو 730 دونماً، هي المنطقة الفاصلة بين مستوطنة "معاليه أدوميم" وشارع النفق قرب الجامعة العبرية.

إلى جانب هذا المخطط الخطير، واستكمالاً لخطط التهويد، قامت سلطات الاحتلال بتدشين مشروع تهويدي على أرض الحمراء، ضمن 13 مشروعًا تهويديًّا في المنطقة المحيطة في الأقصى، والتي تبعد عن سور القدس الغربي نحو 300 متر، وتقع على مفترق طرق مهم يؤدّي إلى واديي حلوة والربابة في سلوان؛ وجاء ذلك بعد أن افتتحت سلطات الاحتلال أخيراً الجسر المعلّق في وادي الربابة القريب من أرض الحمرا.

ويؤكد المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، أن هذا المخطط يهدف إلى تهويد وأسرلة القدس، وتنفيذ عمليات تهجير صامت للسكّان، وتشمل توفير مبلغ مالي كبير لاستكمال الطريق الأمريكي، أو ما يُعرف بالطريق الدائري الشرقي في القدس الشرقية، الذي يلتهم مئات الدونمات من أراضي عدة بلدات في القدس.

وفي هذا السياق، لا تزال سلطات الاحتلال تمارس كل ما بوسعها لدفع سكّان التجمّعات البدوية الفلسطينية للرحيل القسري، بهدف السيطرة على تلك المناطق الواسعة المساحة، والواقعة ضمن المناطق المصنّفة "ج" في الضفة.

وذكرت منظمة "بتسيلم" الحقوقية الإسرائيلية، أن هناك عشرات المزارع الزراعية الاستيطانية المنتشرة في الضفة الغربية، وتسيطر على عشرات الآلاف من الدونمات من الأراضي تحت سيطرة شعبة الاستيطان.

وما هي تفاصيل مخطط طريق المليون "مستوطن"؟

في الآونة الأخيرة، صعّد عدد من الوزراء الفاشيين هجماتهم الاستيطانية، حيث اتّفقت وزيرة المواصلات الإسرائيلية، ميري ريغيف، مع رئيس المجلس الإقليمي الاستيطاني شمال الضفة الغربية، يوسي داغان، على تطوير شبكات طرق في الضفة، وخاصة في شمالها، على أن يبدأ العمل بها في الصيف المقبل 2024، وذلك ضمن خطة زيادة عدد المستوطنين في الضفة.

ونقل موقع "يديعوت أحرونوت"، أنّ "الهدف المعلن للمستوطنين اليوم هو تجاوز المليون مستوطن في الضفة ، من أجل فرض أمر واقع، والقضاء على أي تسوية سياسية مستقبلية تشمل إخلاء مستوطنات".

وبحسب الموقع، فإنّ "جزءًا من الطريق لتحقيق ذلك، الاستثمار في الموارد والبنى التحتية من أجل تشجيع "الإسرائيليين" على الانتقال للعيش في المستوطنات.. أما تحقيق ذلك، فيكون من خلال زيادة محاور الطرق والشوارع الموصلة إلى المستوطنات وبينها".

ومن الأعمال المخطّط لها، توسيع شارع 505 الواصل بين مفترق مستوطنة أرئيل المقامة على أراضي قرى وبلدات سلفيت، وحتى مفترق مستوطنة تبوح (زعترة جنوب نابلس)، بتكلفة تصل إلى 500 مليون شيكل؛ إضافة إلى توسعة شارع 5، من مفترق مستوطنة تبوح حتى مفترق بتسلئيل وشارع الأغوار، بتكلفة مليار ونصف المليار شيكل. (الدولار يساوي نحو 3.8 شيكل).

ويندرج توسيع الطريق رقم 5 ضمن سلسلة بناء طرق التفافية وواسعة، كجزء من نهج حكومة الاحتلال لتسريع الاستيطان، إذ افتُتح في الآونة الأخيرة طريق العروب الالتفافي في مستوطنة غوش عتصيون، فيما من المتوقع افتتاح طريق حوارة الالتفافي في نهاية ديسمبر/ كانون الأول المقبل، بالإضافة إلى طرق التفافية أخرى.

إشارة إلى أن الوزيرة ريغيف، التي تجوّلت في شمال الضفة الغربية إلى جانب داغان، كانت أصدرت في 6 أيلول الحالي، تعليماتها للفرق المهنية بمباشرة التخطيط المفصّل للشوارع، من أجل البدء بتطويرها.

من جانبه، قال رئيس المجلس الاستيطاني شمال الضفة، إنّ "الطريق إلى المليون (مستوطن) في الشومرون (شمال الضفة) تمر عبر البناء، والحفاظ على الأراضي؛ والأهم تطوير البنى التحتية للشوارع. وأضاف: "منذ سنوات، أعمل مع الوزيرة ريغيف من أجل التقدّم بهذه القضية الاستراتيجية من أجل توسيع شارع 5 حتى الأغوار".

وكانت صحيفة "يديعوت أحرونوت" كشفت في أغسطس/ آب المنصرم، أنّ المجلس الإقليمي الاستيطاني شمال الضفة قد وضع خطة لتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، في المستوطنات الحالية ومستوطنات مستقبلية، تطمح إلى زيادة عدد المستوطنين إلى مليون مستوطن؛ بالإضافة إلى توفير مختلف المرافق لهم، على غرار إقامة مطار وسكّة حديدية ومستشفى، وغيرها من الخدمات.

ولفت الموقع إلى أنّ المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة يرون أنّ الحكومة الحالية تشكّل فرصة لن تتكرّر بالنسبة لهم لتنفيذ مخططاتهم. وعليه، ارتفع سقف طموحاتهم لتحقيق أكبر قدرٍ منها.

والأخطر أن أبرز ما تشمله الخطة هو توسيع عدد من المستوطنات إلى "مدن"، وإقامة مستوطنات جديدة، وكذلك إقامة سكّة حديد لقطار يربط المستوطنات بمناطق الشمال والوسط داخل الخط الأخضر؛ بالإضافة إلى توسيع الشوارع، وإقامة مركز طبيّ ومطار، وبناء مناطق صناعية، وغيرها من الخدمات.

ومن المستوطنات التي سيتم توسيعها، بحسب المخطّط، هي مستوطنات: إيتمار، وتسوفيم، وسالعيت، وأفني حيفتس. كما تشمل الخطة المستوطنات والبؤر الاستيطانية التي يعمل المستوطنون على تطويرها، مثل مستوطنة حومش، المخطّط لها أن تضم 15 ألف مستوطن، والمستوطنات الأخرى التي تم إخلاؤها في إطار "خطة فك الارتباط"، مثل كيديم وغانيم.

ومن بين المستوطنات التي ترمي الخطة لتحويلها إلى "مدينة"، مستوطنة تعناخ في شمال الضفة الغربية، والتي يمكن أن تضم مستقبلاً نحو 30 ألف مستوطن.

وتقرّ الخطة كذلك بناء "مدينة شامير"، لتكون مستوطنة جديدة في جنوب غرب الضفة الغربية المحتلة، وسيكون احتياطي الأراضي فيها قادراً على استيعاب أكثر من 100 ألف مستوطن.

وما هي أهداف اللقاءات الفلسطينية ـ السعودية؟

في مطلع شهر أيلول الحالي، استقبلت العاصمة السعودية الرياض، وفداً فلسطينياً ضمّ أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حسين الشيخ، ورئيس جهاز المخابرات، ماجد فرج، ومستشار الرئيس للشؤون الدبلوماسية، مجدي الخالدي. وبدأ الوفد اجتماعاته مع القيادة السعودية، في 5 أيلول الجاري، لبحث تطورات الأوضاع في المناطق الفلسطينية، في الوقت الذي كان فيه وفد أمريكي برئاسة مستشار الأمن القومي الأمريكي، جيك سوليفان ـ ضم أيضاً، مبعوث الإدارة الأمريكية للشرق الأوسط، بريت ماكغورك، ومساعدة وزير الخارجية، باربرا ليف؛ إضافة إلى المبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن، تيم ليندركينغ ـ يُجري محادثات مع مسؤولين في المملكة تخص ملفات سياسية أخرى، من أبرزها دخول السعودية في اتفاق تطبيع مع الاحتلال؛ فضلاً عن مجموعة من القضايا التي تتعلق بالملف الإسرائيلي– الفلسطيني.

جاءت اللقاءات في السعودية بعد أن كانت المملكة قد قرّرت تعيين سفير لها غير مقيم لدى السلطة الفلسطينية، على أن يكون قنصلاً في القدس؛ وهو ما فهِم أنها تعدّ رسالة طمأنة للفلسطينيين بشأن أي

عملية تطبيع محتمل، بتأكيدها على دعم قيام دولة فلسطينية مستقلة، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وتردّد أن لقاءات أخرى عقدها الوفد الأمريكي مع المسؤولين الفلسطينيين هناك.

واجتمع الوفد الفلسطيني مع وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان بن عبد الله، ومستشار الأمن الوطني السعودي الوزير مساعد بن محمد العيبان.

وأكّد مصدر فلسطيني رسمي أنّ "أحد شروط السعودية على الولايات المتحدة لإبرام اتفاق تطبيع كامل مع إسرائيل، هو الاعتراف الكامل بدولة فلسطين في الأمم المتحدة؛ وهذا الشرط يُعتبر أولوية بالنسبة للقيادة الفلسطينية."

الجدير بالذكر أن اللقاءات التي عقِدت في الرياض بين المسؤولين الفلسطينيين والأمريكيين، هي الثانية خلال أسبوع، حيث سبق وأن عقِد نهاية آب الماضي، اجتماع بين وفد فلسطيني رفيع ومساعدة وزير الخارجية، باربرا ليف، في العاصمة الأردنية عمّان.

وكانت تقارير سابقة ذكرت أنه من ضمن المطالب التي قدّمت لحل الصراع، ضمّ مناطق جديدة للسيطرة الفلسطينية من تلك الموجودة في المناطق "ج"، إلى جانب ترتيبات أمنية أخرى، تشمل حريّة الحركة للفلسطينيين، ووقف التوسع الاستيطاني، والحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدّسة في القدس، كعاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة.

غير أن الجانب الإسرائيلي لا يزال يرفض كل الدعوات الخاصة بوقف النشاطات الاستيطانية. كما يرفض القبول بمبدأ إقامة دولة فلسطينية على حدود 67.

وماذا عن اللقاءات الأمريكية ـ الفلسطينية في الأردن؟

إضافة إلى اللقاءات السعودية، التقى الوفد الفلسطيني الذي يضم الشيخ وفرج والخالدي، بمساعدة وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط، باربرا ليف، في الأردن، وسمع منها الموقف الأميركي

بوضوح، مبيّناً أنّ واشنطن طلبت من الفلسطينيين عدم مطالبة القيادة السعودية بوضع أي شروط أمام اتفاق التطبيع مع "إسرائيل".

وأوضحت مصادر دبلوماسية فلسطينية أن "ليف" رفضت خلال لقائها الوفد الفلسطيني كل المطالب الفلسطينية، والمتمثلة باعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين، وإلغاء منظمة التحرير من لوائح الإرهاب في الولايات المتحدة الأميركية، وإعادة فتح مكتب الممثلية الفلسطينية في واشنطن؛ إضافة إلى فتح القنصلية الأميركية في القدس"، مضيفاً: "جميع هذه المطالب جرى رفضها. وطلبت "ليف" بشكل صريح عدم إقحام السعودية بهذه المطالب في سياق اتفاق التطبيع الذي تعمل الإدارة الأميركية على إبرامه بين المملكة السعودية ودولة الاحتلال الإسرائيلي."

وأشار المصدر إلى أنّ "الولايات المتحدة تريد من السعودية الذهاب للتطبيع مثل الإمارات، بلا أي ثمن سياسي يتعلق بالفلسطينيين."

من جانبها، قالت وزارة الخارجية الأميركية إنّ الوزير أنتوني بلينكن تحدّث في 5 أيلول مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، والرئيس الفلسطيني، محمود عباس، حول "سُبل توسيع اندماج إسرائيل في المنطقة ومواجهة التهديدات الإيرانية."

وفي بيان منفصل، قالت الوزارة إن بلينكن عبّر عن قلقه المتواصل إزاء استمرار "أعمال العنف" في الضفة الغربية، وذلك في أثناء حديثه مع عباس.

وأضافت الوزارة أنهما ناقشا دعم حل الدولتين ومعارضة الإجراءات التي من شأنها أن تُعرّض هذا الحل للخطر.

وكيف تلقّت الحكومة الفاشية تصريحات رئيس الموساد السابق تامير باردو؟

في الواقع، لا تزال أصداء التصريحات المزلزلة لرئيس الموساد السابق، تامير باردو، تتردّد في الأروقة السياسية والدبلوماسية والأمنية في "إسرائيل"، وسط مخاوف من أنها ستشقّ الطريق السريع

أمام مقاضاة الوزيرين، إيتمار بن غفير وباتسلئيل سموتريتش، على خلفية أفعالهم وأقوالهم، في الآونة الأخيرة، خاصة الدعوة لإحراق حوارة، ولتكريس تفوّق اليهود على الفلسطينيين في الحق بالحركة.

ونقل موقع "واينت"عن مصدر سياسي إسرائيلي قوله، إن استخدام باردو لمصطلح أبرتهايد تسبّبَ بضرر كبير، ليس فقط لصورة إسرائيل، بل من ناحية زيادة احتمال مقاضاة ساستها في محافل قضائية دولية.

يُشار إلى أن محكمة الجنايات الدولية في هاغ تستعد، في هذه الأيام، لإصدار حكم رداً على سؤال قدّمته السلطة الفلسطينية، حول إن كان الاحتلال مؤقتاً، كما تزعم "إسرائيل"، أم أنه متواصل. كذلك، من المفترض أن تشرع "الجنايات الدولية" في تحقيق حول ارتكاب إسرائيل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وكان باردو قال في حديث مطوّل لوكالة الأنباء الأمريكية، إنه في منطقة جغرافية يعيش فيها شعبان يديران حياتهما وفق منظومتين قضائيتين مختلفتين، فهذا يعني أننا نعيش في نظام فصل عنصري (أبرتهايد).

وكشف باردو أنه سبق وحذّر، خلال إشغاله رئاسة الموساد (2006–2011)، رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، عدة مرّات، من استمرار الفراغ، ودعاه لاتخاذ قرار حول السؤال ما هي حدود إسرائيل، وإلّا سيُدخل دولة اليهود تحت تهديد تدميرها.

وأضاف باردو، الذي امتنع عن إصدار مثل هذه التصريحات والمواقف حتى الآن، خاصة عندما كان في موقع صناعة القرارات: "على إسرائيل أن تقرّر ماذا تريد. فدولة بلا حد هي دولة بلا حدود وضوابط".

كما تطرّقَ باردو لتصريحات بن غفير العنصرية حول الحق بالحركة، وقال إن "بوسع المواطنين الإسرائيليين التجوال في مراكبهم في طول وعرض البلاد، بما في ذلك الضفة الغربية، بينما يُحرم الفلسطينيون من ذلك، ويضطرّون لطلب الإذن من أجل الدخول لإسرائيل والتحرك داخلها". وتابع: "هذا ليس رأياً، بل حقيقة".

واعترفَ باردو بأنه، حتى وهو على رأس الموساد، آمَنَ بأن الشأن الفلسطيني هو واحد من القضايا الضاغطة جداً، بل هو أكثر إلحاحاً على إسرائيل من المخطّط النووي الإيراني.

كما اعتبر باردو أن السجالات الداخلية في إسرائيل لها جذور أعمق مما يبدو في الواجهة، ومنها ما يرتبط بالصراع بين من يريدها دولة دينية ومن يرغب بفصل الدين عن الدولة فيها؛ علاوة على سجال خفي بين من يريد ترسيم حدودها، ويبحث عن تسوية القضية الفلسطينية، ومَن يتجاهلها بدون خطة استراتيجية؛ علاوة على تآكل أخلاقي نتيجة ذلك".

يُشار إلى أن باردو، الذي عيّنه نتنياهو في رئاسة الموساد، تحوّلَ، منذ ترك منصبه، لواحدٍ من أشدّ المعارضين له ولحكومته ولخطة الانقلاب على النظام الذي يقودها.

ففي تموز/ يوليو الماضي، قال باردو للإذاعة العبرية العامة، إن نتنياهو فَقَدَ البوصلة بعدما أدخل عناصر متطرفة وغبيّة لحكومته، وإن بعض الوزراء يتطابقون مع وزراء عنصريين في العالم.

وذهب باردو لأبعد من ذلك، في تلميح غير مسبوق لقيادي إسرائيلي، بقوله إنه لا يريد التطرّق لأمثلة من سنوات الثلاثين في القرن الماضي"، في إشارة للنازية. وقال إن الوزراء العنصريين في ائتلاف نتنياهو الحاكم يُشبهون التنظيم الإرهابي الغربي "كو كلوكس كلان" المؤمن بتفوّق البيض، ويتبنّون نظريات عِرقية عنصرية، وكراهية للأقليّات.

الخلاصة

في الحقيقة، إن كلام رئيس جهاز الموساد السابق، باردو، حول عنصرية وتطرّف "إسرائيل"، ليس وحيداً. فقد تماهت وجهة نظره أيضاً مع المبعوث الأممي الخاص بمعاينة حقوق الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة عام 1967، مايكل لينك، الذي قال "إن إسرائيل تُمارس نظام فصل عنصري. وفي تقريره للأمم المتحدة، أوائل أيلول، قال لينك، عشيّة مناقشة محكمة الجنايات الدولية لقضية شرعية الاحتلال الإسرائيلي، إن "إسرائيل تنتهك القانون الدولي، وسط ضمّ أرض محتلة، ومسّ بحقوق المواطنين، وإدارة نظام فصل عنصري أبرتهايد".

وفي تقريره الممتد على 107 صفحات، والذي تمّ إعداده بالتعاون مع الجامعة الوطنية في إيرلندا، يؤكد لينك أن الاحتلال ليس شرعياً. ولذا ينبغي وقفه، والانسحاب الكامل من الأرض المحتلة عام 1967 دون قيد أو شرط، مع إلغاء القوانين العنصرية.

ويُعتبر تقرير لينك، وهو بروفيسور في الحقوق ويشارف على إنهاء منصبه الأممي، بعد سبع سنوات من إشغاله، واحداً من أكثر التقارير الأممية شمولية حول الاحتلال ووقف الاستعمار وحق تقرير المصير.

وبالمثل، وجّه النائب السابق لرئيس الموساد، عميرام ليفين، انتقادات شديدة اللهجة لحكومة نتنياهو، على خلفية خطة إضعاف القضاء، مشيراً إلى أن ما تشهده الضفة الغربية، بعد 57 عاماً من الاحتلال، هو أبارتهايد، وأن "الجيش الإسرائيلي بدأ التورّط في جرائم الحرب، وفي عمليات عميقة تذكّرنا بالعمليات التي حدثت في ألمانيا النازية.